

Distr.: General
14 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ويقدم تحديثًا للمعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/67/522).

ويركز التقرير بالدرجة الأولى على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ ومدفوعات المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

وفي نهاية عام ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة مستوى أقل مقارنة بنهاية عام ٢٠١١ في ما يتعلق بجميع الفئات باستثناء المحكمتين. وتحسن بشكل طفيف مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء، وكان الوضع النقدي إيجابياً على صعيد جميع الفئات باستثناء الميزانية العادية. وغطى صندوق رأس المال المتداول بشكل كاف ما شهدته الميزانية العادية من عجز في المبالغ النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان الوضع النقدي إيجابيا في ما يتعلق بجميع الفئات، ولكن من المتوقع أن الحالة النقدية للميزانية العادية ستزيد صعوبة في النصف الثاني من العام. وستوقف النتيجة النهائية للسنة على وفاء الدول الأعضاء بالكامل بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة خلال الفترة المتبقية من السنة.

أولا - مقدمة

- ١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمم العام (A/67/522). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- ٢ - ويُنظر في هذا التقرير في الحالة المالية للأمم المتحدة على أساس المؤشرات المالية الأربع الرئيسية التي تستخدم عادة لقياس قوة المنظمة، وهي الأنصبة المقررة الصادرة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ ومدفوعات المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

- ٣ - كانت الحالة المالية للمنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تعكس انخفاضات في مستوى الأنصبة المقررة في ما يتعلق بجميع الفئات مقارنة بالعام الماضي. ولم تكن ثمة أنصبة مقررة جديدة للمخطط العام لتحديد مباني المقر في عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كانت مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة أقل مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١١ في جميع الفئات باستثناء المحكمتين. وكان الوضع النقدي في نهاية السنة إيجابيا في جميع المجالات باستثناء الميزانية العادية، وحدث بعض التحسن في مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء.

ألف - الميزانية العادية

- ٤ - صدرت في عام ٢٠١٢ أنصبة مقررة للميزانية العادية بمسئوى يبلغ ٢,٤ بليون دولار، وهو ما يقل بمبلغ ٣ ملايين دولار عن المسئوى الصادر في عام ٢٠١١. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما مجموعه ٣٢٧ مليون دولار، وهو ما يقل بمبلغ ١٢٧ مليون دولار عن المبلغ غير المسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقدره ٤٥٤ مليون دولار. وكان المبلغ غير المسدد في نهاية عام ٢٠١٢، وهو ٣٢٧ مليون دولار، أقل بكثير من المبلغ الذي أُبلغت به الجمعية العامة آخر مرة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقدره ٨٥٥ مليون دولار.
- ٥ - وصدرت في عام ٢٠١٣ أنصبة مقررة للميزانية العادية بمسئوى يبلغ ٢,٦ بليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان لم يسدد بعد للميزانية العادية لعام ٢٠١٣

ولأعوام سابقة مبلغ قدره ١,٤ بليون دولار. وما زال المبلغ مُركّزاً إذ إن نسبة تقدر بحوالي ٩١ في المائة منه مستحقة على خمس دول أعضاء.

٦ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، سددت بالكامل دول أعضاء مجموعها ١٤٣ دولة أنصبتها المقررة للميزانية العادية، وبذلك تحقق المستوى المسجل في العام الماضي. ويود الأمين العام التقدم بالشكر إلى هذه الدول الأعضاء الـ ١٤٣ التي وفّت بالتزاماتها المالية بالكامل للميزانية العادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويحث كافة الدول الأعضاء الأخرى على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في أبكر وقت ممكن.

٧ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كانت ٧٦ دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل. وهذا العدد أقل بمجموع ١٦ دولة عن عدد الدول التي قامت بذلك حتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، الموعد النهائي للتقرير المتعلق بالعام الماضي. ومرة أخرى، يود الأمين العام أن يشيد بهذه الدول الأعضاء الـ ٧٦ على دعمها لأعمال المنظمة، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذو تلك الدول.

٨ - وتشمل الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام صندوق رأس المال المتداول، على أساس إذن من الجمعية العامة يصدر بصورة دورية، والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كان ثمة عجز قدره ٣٥ مليون دولار في المبالغ النقدية للميزانية العادية، وغطّي بالكامل بالمبلغ المتاح في صندوق رأس المال المتداول وقدره ١٥٠ مليون دولار.

٩ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، زاد الرصيد النقدي للميزانية العادية إلى ٦٥٤ مليون دولار، وهو ما يعكس استلام الاشتراكات في بداية السنة إلى جانب توزيع النفقات على امتداد فترات السنة مما سيجعل الوضع النقدي يشهد انخفاضاً دورياً في النصف الثاني من العام. وعلاوة على ذلك، عند اقتراب نهاية عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يقل تدفق المبالغ النقدية بكثير مقارنة بالأعوام السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن ما جرت الموافقة عليه هو جزء فقط من إعادة تقدير تكاليف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢، وأن النظر في الاحتياجات المتبقية قد أرجئ إلى نهاية عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الجمعية العامة باستخدام صندوق رأس المال المتداول باعتباره آلية مؤقتة للتدفقات النقدية من أجل تغطية النفقات اللازمة لأعمال الإصلاح المتعلقة بما خلّفته عاصفة ساندي في انتظار استلام تسويات التأمين. وكلا هذين العاملين سيمارس ضغطاً على الحالة النقدية للميزانية العادية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، لم يكن من الضروري

استخدام صندوق رأس المال المتداول. وسيستمر رصد الوضع النقدي عن كثب وتقديم تقارير عنه إلى الجمعية العامة بانتظام.

باء - عمليات حفظ السلام

١٠ - يتسبب تغير الطلب على أنشطة حفظ السلام في صعوبة التنبؤ بالنتائج المالية. وبالإضافة إلى ذلك، لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه وليس من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتحدد الأنصبة المقررة بصورة مستقلة لكل عملية؛ وحيث إنه لا يمكن إصدار رسائل الأنصبة المقررة إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة على مدار العام. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام والحالة المالية للميزانية العادية والمحتمتين.

١١ - وكان مجموع المبلغ المستحق لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٢ هو ١,٣ بلايين دولار، أي حوالي نصف المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠١١ وهو ٢,٦ بليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض المسجل في نهاية العام في الأنصبة المقررة غير المسددة، في جزء كبير منه، إلى انخفاض مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، في انتظار الموافقة على جدول جديد للأنصبة المقررة لعام ٢٠١٣.

١٢ - ويعكس المبلغ الإجمالي غير المسدد في نهاية عام ٢٠١٢، وقدره ١,٣ بليون دولار، انخفاضا كبيرا مقارنة بالمبلغ الذي ورد أنه لم يسدد بعد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقدره ١,٩ بليون دولار. وفي الآونة الأخيرة، وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، صدرت أنصبة مقررة جديدة يبلغ مجموعها ٣,٥ بلايين دولار، وبلغ مجموع الرصيد المتبقي ١,٥ بليون دولار. وتركزت نسبة تقدر بحوالي ٧١ في المائة من هذا المبلغ المتبقي بين خمس دول أعضاء.

١٣ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سددت ٣٧ دولة من الدول الأعضاء جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام، وهو عدد يزيد بثماني دول عن عدد الدول الأعضاء التي قامت بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١١. ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقييد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة المقررة. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وتوفالو، وجزر سليمان، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية

مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ومدغشقر، والمكسيك، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا.

١٤ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام ٣٢ دولة. ويود الأمين العام أن يوجه تحية خاصة إلى الاتحاد الروسي، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وزمبابوي، وسنغافورة، وسويسرا، وغانا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليسوتو، والمكسيك، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا.

١٥ - وعلى الرغم من أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٢ زاد عن ٢,٧ بلايين دولار، فإنه قُسم بين الحسابات المستقلة التي تُمسك لكل عملية من عمليات حفظ السلام وثمة قيود مفروضة على استخدام هذه المبالغ النقدية فيما بين البعثات. فقد قضت الجمعية العامة في قرارها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فإن اختصاصات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقتصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. وشملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٢ مبلغا قدره ٢,٢٦٧ مليون دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٣٣٨ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، ومبلغ ١٢٥ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٦ - وفي ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، كان المبلغ المستحق في ما يتصل بالقوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ هو ٥٢٥ مليون دولار، وهو ما يعكس انخفاضا مقارنة بالمبلغ المستحق في بداية العام، وقدره ٥٢٩ مليون دولار.

١٧ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء ما قدره ٧٤٥ مليون دولار، منها ٣٠٨ ملايين دولار للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٣٧ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان مبلغ قدره ٦٤ مليون دولار مستحقاً أيضاً عن طلبات التوريد، ومبلغ مليون دولار مستحقاً عن المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز. وبناء على ذلك، بلغ مجموع المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء ما قدره ٨١٠ ملايين دولار حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٩ - واعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أيضاً، سُددت مدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة حتى كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٣ لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بسبب عدم كفاية المبالغ النقدية المتاحة لتلك البعثات. وسُددت مدفوعات عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لجميع البعثات العاملة، باستثناء البعثات المذكورة آنفاً (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي).

٢٠ - وبناء على المعلومات المتاحة حالياً، من المتوقع أن ينخفض مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء (باستثناء طلبات التوريد والمطالبات المتعلقة بالعجز) إلى ٤٩٦ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ويقل هذا المبلغ بمقدار ٢٩ مليون دولار عن المبلغ المسجل في نهاية عام ٢٠١٢. والأمين العام ملتزم بالوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدّات. وتخضع الحالة النقدية للرصد عن كثب وباستمرار من أجل سداد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية إلى الدول الأعضاء على أساس توافر المبالغ النقدية؛ غير أن المنظمة ما زالت تعوّل على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها، وعلى الإسراع ببلورة مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

٢١ - كان الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين في نهاية عام ٢٠١٢ يعكس ارتفاعاً في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بالعام السابق. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ما قدره ٣٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، في حين أن المبلغ المسجل في نهاية عام ٢٠١١ كان ٢٧ مليون دولار. وقد صدرت أنصبة مقررة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لأول مرة في عام ٢٠١٢.

٢٢ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ١٠٤ دول في نهاية عام ٢٠١٢، وهو يقل بدولة واحدة عن العدد المسجل في نهاية عام ٢٠١١. ويود الأمين العام أن يتوجه بخالص الشكر إلى هذه الدول الأعضاء الـ ١٠٤ التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٣ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ١٧٨ مليون دولار. وبحلول هذا التاريخ، كانت ٤١ دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة للمحكمتين بالكامل. وقد كان الوضع الشهري للأرصدة النقدية الخاصة بالمحكمتين وضعاً إيجابياً في عام ٢٠١٢ وهو إيجابي حتى الآن في عام ٢٠١٣. ومن الواضح أن النتيجة النهائية لعام ٢٠١٣ ستوقف على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٤ - قُسم ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استُلم الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة، وبقي مبلغ لم يسدد قدره ٣ ملايين دولار.

٢٥ - وظلت الأرصدة النقدية الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني إيجابية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وحتى ذلك التاريخ، سددت بالكامل ١٥٨ دولة من الدول الأعضاء أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء الـ ١٥٨، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على تسديد ما عليها قبل إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثاً - استنتاجات

٢٦ - كانت الحالة المالية العامة للمنظمة سليمة في نهاية عام ٢٠١٢، بفضل الجهود الإيجابية التي بذلتها الدول الأعضاء. فقد كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أقل في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١١ في ما يتعلق بجميع الفئات باستثناء المحكمتين. وشهد أيضاً مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء تحسناً في نهاية عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه في نهاية عام ٢٠١٣. وقد بذلت المنظمة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء وستواصل القيام بذلك.

٢٧ - والوضع النقدي إيجابي في الوقت الراهن في ما يتعلق بجميع الفئات. غير أن حالة الميزانية العادية ستعرض لضغوط أشد مع اقتراب نهاية العام. وستواصل المنظمة رصد الحالة النقدية عن كثب وستسعى إلى إدارة الموارد بحكمة.

٢٨ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٩ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة للميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين ولعمليات حفظ السلام وللمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وهي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدايمرك، وسانت لوسيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليسوتو، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا. وتُحث الدول الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

٢٩ - وتعتمد السلامة المالية للمنظمة، كما كان عليه الحال دوماً، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها.